البَابُ الرَّابِع

فى الإشارات إلى عبارات محررة أى: مهذبة منقحة مستوفاة للمقصود موجزة

من الإيجاز وهو: تجريد المعنى من غير رعاية للفظ الأصلى بلفظ يسير ولم يقل، «**مختصر**»؛ لأن الاختصار تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير، مع بقاء المعنى، وليس مرادًا هنا.

أولا: قُلْ. ولا تقل فى إعراب: «ضُرِبَ زيد»

وينبغى لك أيها المعرب أن تقول فى نحو: «**ضُرِبَ**» (بضم أوله وكسر ما قبل آخره) من قولك: «**ضُرِب زيد**»: ضُرِبَ: فعلٌ ماض (لتبيّن نوعَ الفعل).

لم يُسَمَّ فاعله (لتبين أنه لم يبق على صيغته الأصلية)

البديل للصيغة الأولى:

أو نقول: فعل ماض مبنى للمفعول ؛ (لِوَجَازة هاتين العبارتين)

ولا تقل: مع قولك فعل ماض مبنى لما (أَيْ: شيء) لم يسم فاعله[1] ؛ لما فيه أى: لما فى هذا التعبير (بمعنى العبارة) من التطويل والخفاء.

أما التطويل: فلأن هذه العبارة سبع كلمات. والعبارتان السابقتان دون ذلك.

وأما الخفاء؛ فلإبهام ما وقعت عليه ما المجرورة باللام. وفى كلتا العبارتين السابقتين نظر:

أما الأولى: فلأنها تصدق على الفعل الذى لا فاعل له نحو:

«قَلّما» فإنه ماض لم يُسَمَّ فاعله، مع أنه ليس مراداً.

وأما الثانية: فلأن المفعول حيث أطلق، انصرف إلى المفعول به، لأنه أكثر المفاعيل دورًا فى الكلام كما قاله المصنف فى المغنى، فلا يشمل المسند إلى المجرور والظرف والمصدر.

---

(١) أى لا تقل فى الماضى المبنى للمجهول: فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله.
وقل: فعل ماض **لم يُسَمّ فاعله**. وإن شئت فقل: فعل ماض **مبنى للمفعول**.

وينبغى لك أن تقول فى نحو: «**زَيْدٌ**» (المسند إليه الفعل المبنى للمفعول) :
«نائب عن الفاعل» لجلائه ووجازته.

ولا تقل: «**مفعول لما لم يُسَمّ فاعله**» لخفائه وطوله - كما يؤخذ مما تقدم - وصِدْقِه (بالجر) أى ولصدق هذا القول على المفعول الثانى مثل: «**درهماً**» من نحو: «**أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهماً**» فى هذا المثال أنه: مفعول ما لم يُسَمّ فاعله. مع أنه ليس مُرادًا. ومن ثَمَّ سماه المتقدمون خبراً لِمَا لم يُسَمّ فاعله.

ثانيا: قل.. فى إعراب «قَدْ» وينبغى لك أن تقول فى «**قد**»:
قد: حرفٌ لتقليل زمن الماضى ، وتقريبه من الحال.
وتقليل حدث المضارع ، ولتحقيق حدثيهما.
وتقدمت أمثلة ذلك فى بحث: «**قد**».

ثالثاً: قل.. فى إعراب : « لَنْ »
وينبغى لك أن تقول فى «**لَنْ**» فى نحو: «**لن أقوم**»: «**حَرْفُ نفى، ونَصْبٍ، واستقبَال**».
ولا تقتضى تأكيد النفى خلافًا للزمخشرى فى كشافه ولا تَأْبِيدَه خلافاً له فى أنموذجه:
فـ «لَنْ أقومَ» يحتمل: أنك تريد أنك لا تقوم أبداً.
أو أنك لا تقوم فى بعض أزمنة المستقبل. على الأصَحِّ.

رابعا: قُلْ فى إعراب «لم»:
وينبغى لك أن تقول فى «**لم**» من نحو: «**لَمْ يَقُم**»
لَمْ: حَرْفُ جَزْمٍ ونَفْيٍ للمضارع وقلبه ماضيا.

خامساً: قل فى إعراب «أَمَّا»
وأن تقول فى «**أَمَّا**» المفتوحة الهمزة، المشدّة الميم من نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. أَمّا: حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد.
ومن نحو: «**أمّا زيد فمنطلق**» أما حرف شرط وتوكيد، بدون تفصيل.

سادسا: قُلْ.. فى إعراب «أَنْ»:
وأن تقول فى «**أَنْ**» (المفتوحة الهمزة الساكنة النون) من نحو: «**يسرنى أن تقولَ**»:
أَنْ: حرف مصدرى ينصب المضارع، ويُخلّصه للاستقبال.
وتقول: فعل مضارع منصوب بأنْ، وعلامة نصبه الفتحة.

سابعاً: قُلْ فى الفاء التى بعد الشرط.. ولا تقل

وأن تقول فى «**الفاء**» التى بعد الشرط من نحو:

﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام: ١٧] .

الفاء: رابطة لجواب الشرط بالشرط.

ولا تقل: جواب الشرط كما يقولون. كالحوفي[١] وغيره؛ لأن الجواب فى الحقيقة إنما هو الجملة بأسرها؛ يعنى: الفاء ومدخولها؛ لا الفاء وحدها.

وفيه تَجَوُّز، لأن الفاء لا مدخَل لها فى الجواب، وإنما جيء بها لربط الجواب بالشرط كما قال قبل التعليل.

والجواب عند القائلين بأن الفاء جواب الشرط:

أنه على حذف مضاف، والتقدير: حرف جواب الشرط، أوْ لاَ حذفَ؛ فيكون مجازاً علاقته المجاورة، من إطلاق أحد المتجاورين وهو: الحواب على مجاوره وهو الفاء.

ثامنا: قل.. ولا تقل فى إعراب «جلست أمام زيد».

وأن تقول فى نحو «**زيد**» بالجر من نحو: «**جلست أمام زيدٍ**».

زيدٍ: مخفوضٌ بالإضافة، أى: بإضافة أمام إليه، أو بالمضاف.

ولا يُقال: مخفوض بالظرف، وهو أمام؛ لأن المقتضى للخفض إنما هو الإضافة ، أو المضاف لا كون المضاف ظرفا بخصوصه. بدليل أن المضاف قد يأتى غير ظرف، كأن يكون اسم «**ذات**»، أو اسم «**معنى**» نحو: غلام زيد، وإكرام عمرو.

وفى بعض النسخ «**إنما هو بالمضاف من حيث إنه مضاف، وهو متعين، لأن الأصحّ أن العامل فى المضاف إليه إنما هو المضاف لا الإضافة.**

تاسعاً: قل ولا تقل فى إعراب الفاء من ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ٢].

وينبغى أن تقول فى الفاء من نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ١].

الفاء: فاء السببية.

ولا تَقُلْ: فاء العطف؛ لأنه لا يجوز - على رأى أولا يَحْسُن على آخر - عطفُ الطلب، وهو قسم من الإنشاء على الخبر المقابل للإنشاء.

---

(١) الحوفى: نسبة إلى حوف ناحية تجاه بلبيس بمصر وهو أبو الحسن على بن إبراهيم بن سعيد.

فلو جعلنا الفاء عاطفةً «**صَلِّ**» على «**إنا أعطيناك الكوثر**» لزم عطف الإنشاء على الخبر، ولا العكس؛ أى: عطف الخبر على الإنشاء، وهو مسألة خلاف.

منع من ذلك البيانيون؛ لما بينهما من التنافى وعدم التناسب وأجازه الصفار[1].

قال «**المرادي**» فى شرح «**التسهيل**»[2]:

أجاز سيبويه التخالف فى تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام: فأجاز: هذا زيد، ومَن عمرو؟ ا. هـ.

عاشرا: وقل.. ولا تقل فى الواو العاطفة.

وأن تقول فى الواو العاطفة فى نحو: «**جاء زيدٌ وعمرو**».

الواو: حرف عطفٍ لمجرد الجمع بين المتعاطفين.

قال المصنف فى المغنى: ولا تَقُلْ: للجمع المطلق؛ لأنها لا تكون للجمع المقيد نحو: «**جاء زيد وعمرو قبله، أو بعده، أو معه.**

حادى عشر: قل.. فى إعراب «حتى».

وأن تقول فى نحو «**حتى**» من نحو: «**قد قدم الحُجَّاجُ حتى المشاةُ**».

حتى: حرفُ عطفٍ للجمع، والغاية، والتدريج.

ثانى عشر: قل فى نحو «ثُمّ» وأن تقول فى نحو «**ثُمَّ**» من نحو: «**قام زيد ثمّ عمرو**».

ثُم : حَرْفُ عَطْف، للتَّرتِيبِ بين المتَعَاطِفَيْن مع مُهْلَةٍ فى الزّمَان.

ثالث عشر: قُل فى نحو «قام زيدٌ فعمر».

وأن تقول فى الفاء من نحو: «**قام زيد فعمرو**».

الفاء: حرف عطف للترتيب والتعقيب. وتعقيب كل شىء بِحَسَبِه تقول: «**تزوج فلان فَوُلِدَ له**» إذا لم يكن بينهما إلا مُدّة الحمل.

رابع عشر: الاختصار فى أحرف العطف الأربعة وفى أدوات النصب والجزم.

وإذا اختصرت فيهن (أى: فى أحرف العطف الأربعة، وما عطفت عليه، فقل: «**عاطف**

---

(١) الصّفَّار (بالفاء) قال فى القاموس: الصُّفْر (بالضم) النُّحَاس وبائعه: الصّفار.

قال وحى زاده: هو قاسم بن على بن محمد الأنصارى المشهور بالصفار. صحب الشَّلَوْبين ، وابن عُصفور، وشرح كتاب سيبويه. مات بعد الثلاثين وستمائة.

(٢) وهو ابن أم قاسم المرادى بدر الدين حسن بن قاسم وتجد له ترجمة بين علماء مصر النحاة الذين تحدث عنهم السيوطى في كتابه : حسن المحاضرة .

ومعطوف».

على طريق اللف والنشر على الترتيب: الأول للأول، والثانى للثاني؛ كما تقول فى نحو: باسم الله: جارّ ومجرور.

وكذلك تقول فى نحو: «**لن نبرحَ**» و«لن نفعلَ».

ناصب ومنصوب، وفى نحو لم يقمْ: جازم ومجزوم.

خامس عشر: قل فى إعراب «**إن**» المشدّدَة مكسورة الهمزة تقول فى «**إنّ**» (المكسورة الهمزة- المشددة النون) : حرف توكيد ينصب الاسم اتفاقا، ويرفع الخبر على الأصح.

وتزيد على ذلك فى «**أنّ**»: (المفتوحة الهمزة المشدّدة النون) مصدرية فتقول: أنّ حرف توكيد مصدرىّ ينصب الاسم اتفاقاً، ويرفع الخبر على الأصح.

سادس عشر: وقل.. فى «**كأنّ**».

وتقول فى «**كأن**»: حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر.

سابع عشر: وقُلْ فى «**لكِنّ**».

وفى «**لكِنّ**»: حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر.

ثامن عشر: وقل فى «**لعل**».

وفى «**لعَلّ**» حرف تَرَجٍّ ينصب الاسم ويرفع الخبر.

تاسع عشر: وقل فى «**ليت**».

وفى «**ليت**» حرف تَمَنٍّ ينصب الاسم ويرفع الخبر.

ما يُعَاب على الناشىء فى صناعة الإعراب:

واعلم أنه يعابُ على الناشىء فى صِناعة- (بكسر الصاد) : وهى العلم الحاصل من المتمرن فى العمل- الإِعراب (بكسر الهمزة) وتقدم بيانه:

[١] أن يذكر فعلا من الأفعال الثلاثة، ولا يبحث عن فاعله- إن كان له فاعل- ولو قال أن يذكر عاملا، ولا يبحث عن معموله لكان أشمل:

«أ» ليدخل فى العامل جميع الأفعال، وأسمائها.

«ب» والمصادر وأسمائها. «ج» والصفات وما فى معناها.

ويدخل فى المعمول:

« أ » الفاعل ونائبه.

«ب» واسم كان وأخواتها. «ج:» وخبر إن وأخواتها. وما أشبه ذلك.

[٢] أو يذكر «**مبتدأ**» فى الأصل، أو فى «**الحال**»، ولا يبحث عن خبره، أهو مذكور أو محذوف وجوبا أم جوازاً.

[٣] أو يذكر ظرفا أو مجروراً لهما متعلق، ولا ينبه على متعلقه أهو فعل، أو شبهه. وتقدم أن المجرور بحرف زائد لا يتعلق بشىء فلا مُتَعَلّق له.

[٤] أو يذكر جملة فعلية أو اسمية ولا يذكر: أَلَهَا محل من الإعراب أم لا؟ وهل المحل رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم؟

[٥] أو يذكر موصولا اسميا ، ولا يبين صلته وعائده.

[٢] ومما يعابُ فى إعراب الاسم المبهم :

أ-أن يقتصر فى إعراب الاسم المبهم :

«قام ذا» أو «**قام الذي**»، على أن يقول فى الأول: ذا: اسم إشارة.

أو يقول فى الثانى: الذى: اسم موصول؛ فإن ذلك لا يُبنى عليه إعراب من رفع أو غيره.

فالصواب أن يقال فى «**ذا**» و«الذي» فى المثالين: فاعل محله رفع، وهو اسم إشارة، أو فاعل ، وهو اسم موصول.

وهل المحل للموصول دون صلته ، أولهما؟ صَحّح فى المغنى الأول.

سؤال وجوابه :

وقد أورد المصنف سؤالا على ما قرره وأجاب عنه؛ فقال:

فإن قلت: لا فائدة فى قوله فى «ذا»: إنه اسم إشارة بعد قوله: إنه فاعل؛ لأن الغرض بيان الإعراب، وكونه اسم إشارة لا ينبنى عليه إعراب بخلاف قوله فى «**الذى مع بيان محله من الإعراب: إنه «اسم موصول»** فإن فيه فائدة، وتنبيها على ما يفتقر الموصول إليه من الصلة والعائد ليطلبهما المعرب، وليعلم أن جملة الصلة لا محل لها؟

قلت: بل فيه، أى: فى قوله: اسم إشارة فائدة وهى:

التنبيه على أن ما يلحقه من الكاف حرف خطاب؛ وإن كانت متصرفة تصرف الأسماء. لا أَنّها «**اسم مضاف إليه**».

وليهتدى إلى أن الاسم «**المقرون بأل**» الذى يقع بعده، أى: بعد اسم الإشارة من نحو قولك: «**جاءنى هذا الرجل**». نعت: عند «**ابن الحاجب**». أو عطف بيان عند ابن مالك.

على الخلاف المذكور فى المعرف بأل الواقع بعد «**اسم الإشارة**»، والواقع بعد: «**أيُّها**» فى نحو: «**يأيُّها الرَّجُلُ**».

فذهب بعضهم: إلى أنه نعت «**أيّها**». وبعضُهم: إلى أنه عطف بيان عليها، وقيل: بدل منها.

ما لا يُبنى عليه إعراب :

ومما لا يبنى عليه إعراب أن تقول فى «**غلام**» من نحو: «**غُلاَمُ زَيدٍ**».

مضاف مقتصراً عليه؛ فإن المضاف ليس له إعراب مُسْتَقِرٌّ كما فى الفاعل؛ فإنه له إعراباً مستقرا، وهو الرفع لفظا أو محلا، ونحوه: (أى: الفاعل) مما له إعراب مستقرّ كالمفعول؛ فإنه له إعراباً مستقرًّا، وهو النصب.

بخلاف المضاف فإنه ليس له إعراب مستقر، وإنما إعرابه بحسب ما يدخل عليه مما يقتضى رفعه أو نصبه أو خفضه.

فالصواب أن يبين مواقع إعرابه فيقول:

فاعل، أو مفعول، أو نحو ذلك من العُمَد والفضلات، بخلاف المضاف إليه؛ فإن له إعرابا مستقراً وهو الجرّ بالمضاف، فإذا قيل: مضاف إليه عُلِمَ أنه مجرور لفظا أو محلا.

ما ينبغى للمعرب :

* وينبغى للمعرب أن لا يُعَبِّر عما هو موضوع على حرف واحد «**بلفْظِهِ**» فيقول فى الضمير المتصل بالفعل من نحو «**ضربت**»، تُ: فاعل؛ إذ لا يكون اسم هكذا؛ فالصواب أن يُعَبِّر عنه باسمه الخاص، أو المشترك فيقول:

«التاء» أو «**الضمير**»: فاعل.

* أما ما صار بالحذف على :«واحد» فلا بأس بذلك.

فتقول فى «**مُ**»: مبتدأ حذف خبره؛ لأنه بعض أيمن. وفى «**قِ**» من نحو قولك: قِ نَفْسَك: فعل أمر، لأنه من الوقاية.

فإنه كان موضوعا على حرفين ينطق به فتقول: مَنْ: اسم استفهام، وما أشبه ذلك.

ولا يحسن أن يعبر عن الكلمة بحروف هجائها فلا يقال: الميم والنون: اسم استفهام.

ولذلك كان قولهم:

ال: فى أداة التعريف أقيس من قولهم: الألف واللام.

ما ينبغى أن يجتنبه المغرِب :

وينبغى أن يجتنب المعرب أن يقول فى حرف من كتاب الله «**زائدا**» تعظيما له واحتراماً؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو: الذى لا معنى له أصلا.

وكلامه تعالى منزه عن ذلك؛ لأنه مَا مِن حرف إلا وله معنى صحيح.

ومن فهم خلاف ذلك فقد وَهِم!

وقد وقع هذا الوَهَم (بفتح الهاء مصدر وَهِمَ بكسرها) إذ غلط الإمام فخر الدين الرازى خطيب الرَّى.

قال«الكافيجي»[1]: فإن قلت: من أين علم المصنف أن هذا الوهم وقع للإمام فخر الدين الرازي؟

قلت: من أمرين:

الأول: أنه نقل إجماع الأشاعرة على عدم وقوع المهمَل فى كتاب الله تعالى، وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزائد فيه؛ إذ الزَّائِد بهذا المعنى هو عين المهمل، فلو لم يقع له هذا الوهم لما احتاج إلى التعرض لهذا الإجماع.

والثانى: أنه حمل ما فى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ .على أنها استفهامية.

بمعنى التعجب كقوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

(١) فأشار المصنف إلى الأول بقوله: فقال الفخر الرازى: المحققون من المتكلمين، وهم الأشاعرة (على أن المهمل لا يقع فى كلام الله تعالى) لترفعه عن ذلك.

(٢) وأشار إلى الثانى بقوله: وأمّا «ما» فى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب، والتقدير: فبأى رحمة من الله؟!.

يعنى: لا زائدة. ا هـ كلام الفخر الرازى.

والظاهر أن هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء فضلا عن أن يقع لمثل هذا الإمام.

وإنما أنكر إطلاق القول بالزائد: إجلالا لكلام الله تعالى، وللملازمة لباب الأدب كما هو اللائق بحاله.

وأمّا حمل «**ما**» فى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ على أن تكون استفهامية بمعنى التعجب

---

(١) هو محمد بن سليمان الرومى الحنفى عرف بالكافيجى لكثرة اشتغاله بالكافِية (٧٨٨هـ - ٨٧٩هـ) وله مخطوطة فى النحو وهى: «نزهة المعرب».

على سبيل الجواز والإمكان الذى قاله المغربون.

وعبارة بعضهم : قيل: «ما» زائدة للتوكيد، وقيل: نكرة موصوفة برحمة.

وقيل: غير موصوفة، ورحمة بدل منها؛ فهو بمعزل عن الدلالة على وقوع الوهم منه بمراحل. ا هـ كلام الكافيجى.

ولما فرغ المصنف من نقل كلام الرازى، وتوجيهه، وأراد إبطاله، وبيان تعريف الزائد، قال:

والزائد عند النحويين هو: (الذى لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد) ، لا أن الزائد عندهم هو المهمل كما توهمه الإمام الرازى. وأنت قد علمت أن الإمام بريء من ذلك.

والتوجيه المذكور للإمام الرازى فى الآية باطل لأمرين:

أحدهما: أن «ما» الاستفهامية إذا خُفِضَت وجب حذف ألفها، فرقا بين الاستفهام والخبر: نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]. وما فى الآية ثابتة الألف.

ولو كانت استفهامية لحذفت ألفها لدخول حرف الخفض عليها.

وأجيب: بأن حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها الخافض أكثرىّ لا دائمى، فيجوز إثباتها للتنبيه على إبقاء الشيء على أصله.

وعورض: بأن إثبات الألف لغة شاذة لا يحسن تخريج التنزيل عليها.

والأمر الثانى: أن خفض رحمة حينئذ، أى حين إذ قال إن «ما» استفهامية يشكل على القواعد، لأنه، أى خفض رحمة، لا يكون بإضافة، إذ ليس فى أسماء الاستفهام ما يضاف إلاّ أيّ عند النحاة الجميع، وكم عند أبى إسحق الزجاج.

ولا يكونه خفضها بالإبدال من ذلك، ولا يجوز؛ لأن المبدل من اسم الاستفهام لابد من أن يقترن بهمزة الاستفهام، إشعاراً بتعلق معنى الاستفهام بالبدل قصدا، فاختصت الهمزة بذلك، لأنه أصل الباب، ووضعها على حرف واحد نحو: كيف أنت، أصحيح أم سقيم؟

فكيف: اسم استفهام خبر مقدم. وأنت: مبتدأ مؤخر. والهمزة هى التى صححت إبدال صحيح من كيف.

وأم: حرف عطف. وسقيم: معطوف عليه. فصحيح: بدل مفصل من كيف، ولذلك قرن بهمزة الاستفهام. وسقيم: معطوف عليه.

ورحمة: لم تقترن بهمزة الاستفهام فلا تكون بدلا من «ما» ولا يكون خفضها على أن تكون رحمة صفة لما، لأن «ما» لا توصف إذا كانت شرطية أو استفهامية.

وكل ما لا يوصف، لا يكون له صفة؛ فوجب أن لا تكون صفة لِـ «مَا».

ولا يكون خفضها على أن تكون رحمة «**بياناً**» أى: عطف بيان على «**ما**». لأن «**ما**» لا توصف.

وكل ما لا يوصف لا يعطف عليه بيان كالمضمرات عند الأكثرين. وللإمام الرازى أن يقول:

لما كانت «**ما**» على صورة الحرف نقل الإعراب منها إلى ما بعدها فجرت بالحرف على حَدّ: «**مررت بالضارب**».

على القول باسمية «**أل**» وهو الأصح.

وكثير من النحويين المتقدمين يسمون «**الزائد**» صلة؛ لكونه يتوصل به إلى نيل غرض صحيح لتحسين الكلام وتزيينه.

وبعضهم يسميه مُؤَكِّدا؛ لأنه يعطى الكلام معنى التأكيد والتقوية.

ويعضهم يسميه: «**لَغْوا**» لإلغائه؛ أى: عدم اعتباره فى حصول الفائدة به، لكن اجتناب هذه العبارة الأخيرة فى التنزيل واجب، لأنه يتبادر إلى الأذهان من اللغو: الباطل وكلام الله منزه عن ذلك.

وفى هذا القدر الذى ذكره المصنف كفاية لمن تأمله فإن التأمل
أصل فى إدراك الأمور كلها، فلذلك حث على التأمل في
ختم الكتاب، كما فى افتتاحه حيث قال:
تقتفى بمتأملها جادة الصواب، والله الموفق
والهادى إلى سبيل الخيرات بمنه وكرمه
كما فعل أول الكتاب حيث قال:
ومن الله أستمد التوفيق والهداية إلى
أقوم طريق بمنه وكرمه فختم كتابه
بما ابتدأ به وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين
والحمد لله رب
العالمين

أئمة النَّحو فى مصر!!

يُفْرد الإمام السيوطي فصلا في كتابه:

«حُسْن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» يذكر فيه بعض من كان بمصر من أئمة النحو، وإليك ثمانية عشر منهم وهم :

١- عبد الملك بن هشام: بن أيوب المغافري صاحب السيرة، هذب سيرة ابن إسحق فصارت تنسب إليه، كان إماما في اللغة والنحو والعربية، أديباً إخبارياً نسّابة، كان مقيما بديار مصر وقد اجتمع به الشافعي حين وردها، وتناشدا من أشعار العرب أشياء كثيرة، ومات سنة ثمانية عشر ومائتين.

٢- ابن ولاد: أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد، التميمي المصري مصنف كتاب «الانتصار لسيبويه» وكان شيخ الديار المصرية في العربية مع أبى جعفر النحاس، توفى سنة اثنتين وثلاثمائة.

٣- أبو جعفر النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل؛ المرادي المصري؛ النحوي؛ كان له تصانيف كثيرة منها؛ «تفسير القرآن» ؛ «والناسخ والمنسوخ» و«وشرح أبيات سيبويه» و «شرح المعلقات»؛ غرق تحت المقياس؛ ولم يدر أين ذهب؛ سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.

٤- الحوفي: أبو الحسن على بن إبراهيم بن سعيد صاحب «إعراب القرآن» وكان إماماً في العربية والنحو والأدب؛ وله تصانيف كثيرة؛ وهو من قرية يقال لها شبرا من أعمال الشرقية، انتفع به أهل مصر، مات سنة ثلاثين وأربعمائة.

٥- ابن بابشاذ: أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري الجوهري، صاحب التصانيف، دخل بغداد تاجرا في الجوهر، وأخذ عن علمائها، وخدم بمصر في ديوان الإنشاء، ثم تزهد. ومن تصانيفه: «المقدمة وشرحها»[١]، و«شرح الجمل»[٢] وتعليقه في النحو نحو خمسة عشر مجلدا، سقط من سطح جامع عمرو بن العاص فمات في ساعته سنة تسع وستين وأربعمائة.

---

(١) تسمى «المقدمة المحسنية فى فن العربية» فى علم النحو.

(٢) الجمل: كتاب فى علم النحو لأبى القاسم الزجاجى ويسمى «كتاب الجمل الكبيرة».

٦- محمد بن إسحاق: بن أسباط الكندي، أخذ عن الزجاج، وكان شيخ أهل الأدب. صنف «المغنى» في النحو وغيره.

٧- ابن القطاع: أبو القاسم على بن جعفر بن على السعدي الصقلي، المصري اللغوي، مصنف «كتاب الأفعال»، قدم مصر في حدود سنة خمسمائة فأكرمه أهلها، وأقام بها إلى أن مات سنة خمس عشرة وخمسمائة وقد جاوز الثمانين.

٨- يحيي بن معط: بن عبد النور، زين الدين، الزواوي. كان إماما مبرزا في العربية، شاعرا محسنا، تصدر بجامع عمرو لإقراء النحو، وحمل الناس عنه، وصنف الألفية المشهورة والفصول، ولد سنة أربعة وستين وخمسمائة ومات سنة ثمان وعشرين وستمائة.

٩- محمد بن مكرم: الإفريقي، المصري، جمال الدين، أبو الفضل، صاحب «لسان العرب»، ولد سنة ثلاثين وستمائة، ومات سنة إحدى عشرة وسبعمائة.

١٠- أبو حيان: أثير الدين، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي نحوي عَصْرِه ولغويه، ومقرئه، ولد في شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، وتقدم في النحو في حياة شيوخه، واشتهر اسمه وطار صيته، وألف الكتب المشهورة، وأخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته، مات سنة خمس وأربعين وسبعمائة ورثاه الصلاح الصفدي بشعر [منه].

يا عين جُودي بالدُّموع التي ... يَرْوى بِها ما ضَمَّه مِنْ ثرى

مات إمامُ كانَ في عِلْمِه ... يُرى إماماً والوَرى مِنْ ورا

والنَّحْو[1] قد سار الرَّدى نحوه[2] ... والصرْفُ للتَّصرْيف قد غيرا

لهُ الأسانيدُ التي قد عَلَتْ ... فاسْتَسلفت فيها سَوامي الذّري

وشاعراً في نَظْمِه مُفْلقا ... كم حَرَّرَ اللفْظَ وكم حيّرا

إن مات فالذِّكرُ له خالدُ ... يَحْيا بِه مِنْ قبْل أن يُنشرا

وخَصّهُ مِنْ رَبه رَحْمةٌ ... تُوردُه في حشره الكوثرا[3]

---

(١) أى علم النحو. (٢) الهلاك. (٣) نهر من أنهار الجنة يشرب منه المتقون يوم القيامة.

١١- ابن أم قاسم: المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن على، ولد بمصر وأخذ عن أبى حيان وغيره، وأتقن العربية والقراءات، وألف كتباً منها، شرح التسهيل[١]، وشرح المفصل[٢]، والجني الداني في حروف المعاني[٣]، مات سنة تسع وأربعين وسبعمائة.

١٢- ابن هشام: جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن عبد الله المصري، الإمام المشهور، ولد سنة ثمان وسبعمائة ، ولازم «العلماء» وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وتخرج به خلق، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، قال ابن خلدون «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه» مات سنة إحدى وستين وسبعمائة.

١٣- السمين: صاحب الإعراب المشهور، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدايم، الحلبي، نزيل القاهرة، تعاني النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات ومهر فيها، وولى تدريس القراءات بجامع ابن طولون، والإعادة[٤] «بمسجد» الشافعي وناب في الحكم وله «تفسير القرآن»، و«الإعراب»، و«شرح التسهيل» و«شرح الشاطبية»، مات في سنة ست وخمسين وسبعمائة.

١٤- ابن عقيل: قاضي القضاة، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، من ولد غقيل بن أبى طالب، ولد سنة ثمان وتسعين وستمائة، وأخذ القراءات والفقه ولازم أبا حيان «وغيره» وتفنن في العلوم، وولى قضاء الديار المصرية، والتدريس والتفسير بالجامع الطولوني، وله تصانيف منها «المساعد في شرح الألفية»، مات سنة تسع وستين وسبعمائة.

١٥- ناظر الجيش: محب الدين، محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدايم، الحلبي، ولد سنة سبع وتسعين وستمائة، واشتغل ببلاده، ثم قدم القاهرة ولازم أبا حيان «وغيره» ومهر

---

(١) التسهيل: كتاب فى النحو يسمى «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك .

(٢) هو شرح لكتاب فى النحو يسمى «المفصل فى صناعة الإعراب» لأبى القاسم الزمخشرى.

(٣) كتاب فى النحو.

(٤) منصب الإعادة يشبه منصب المعيد بالجامعة فى وقتنا الحاضر، فكان صاحب منصب الإعادة يحضر الدرس مع الطلبة ثم يتولى ما يحتاج إلى شرح لهم بعد أن يلقى الأستاذ درسه.

في العربية وغيرها، وولى نظر الجيش ودرس التفسير بالمنصورية[١] وله «شرح التسهيل[٢]» ، و«شرح التلخيص[٣]»، مات سنة ثمان وسبعين وسبعمائة.

١٦- الغماري: شمس الدين، محمد بن على بن عبد الرازق، أخذ عن أبى حيان وغيره، وحدث، وكان عارفا باللغة العربية بارعا فيها، كثير المحفوظ للشعر، ولد سنة عشرين وسبعمائة، ومات سنة اثنتين وثمانمائة.

١٧- شمس الدين: محمد بن إبراهيم الشنطوفي؛ ولد بعد الخمسين وسبعمائة، ومهر في العربية، وتصدر بالجامع الطولوني في القراءات، وبالشيخونية[٤] في الحديث، وانتفع به خلق، مات سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة.

١٨- ابن الدماميني: بدر الدين، محمد بن أبى بكر عمر الإسكندراني، ولد بالإسنكندرية سنة ثلاث وستين وسبعمائة، وتعاني الآداب ففاق في النحو والنظم والنثر، وشارك في الفقه وغيره، ومهر واشتهر ذكره، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو؛ وصنف حاشية على «مغنى اللبيب[٥]» وشرح «التسهيل[٦]»؛ وشرح «البخاري[٧]» ؛ وشرح «الخزرجية»[٨] مات بالهند سنة سبع وعشرين وثمانمائة.

(١) وهى المعروفة الآن بجامع قلاون، بشارع المعز لدين الله الفاطمى بالنحاسين.

(٢) ارجع إلى الشرح أمام رقم (١٠).

(٣) التلخيص: كتاب فى الفقه يسمى «تلخيص الجامع الكبير فى الفروع» للإمام كمال الدين الخلاطى.

(٤) هى المعروفة الآن بجامع شيخون بحى القلعة.

(٥) «مغنى اللبيب»: كتاب فى النحو ألفه جمال الدين بن هشام. (٦) ارجع إلى الشرح أمام رقم ١٠.

(٧) «البخاري»: اسم لكتاب فى علم الوضع من علوم اللغة العربية وسمى البخارى نسبة إلى الشيخ محمد ابن محمود الداعى المعروف بالبخارى، والكتاب على رسالة للوضع لعضد الدين الايجى.

(٨) قصيدة مشهورة وتسمى: «الرامزة» فى علم العروض والقوافى.

وفى عصرنا رأينا «الجارم» يقدم «النحو الواضح» للطلاب وها هو ذا أستاذنا «عباس حسن» يقدم «النحو الوافي» للأساتذة والطلاب جميعا. رحم الله الجميع ، وجزاهم خير الجزاء على ما قدموا لنا .